

عبارة

لسعد العزيمي



الغبقات الرمضانية حادت

عن مسارها القديم

الغبقة الرمضانية عادة وتراث قديم كانت موجودة عند أهل الكويت قديماً، وهي إحدى التقاليد الرمضانية العريقة، وتعتبر ملتقى بين الإخوة والأصدقاء والجيران، للالتقاء وتبادل الأحاديث والتشاور فيما بينهم لمصلحتهم، والبحث في شؤونهم الخاصة والعامة، وتناول وجبة خفيفة غير مكلفة قبل وقت السحور ومازالت موجودة.

ولكن للأسف بدأت تتغير وتتطور هذه العادة الطيبة والحسنة، من حيث الشكل والمعنى والمضمون، فأصبحت في وقتنا الحالي تشكل عند البعض نوعاً من أنواع «البرستيج»، من حيث ما نشاهده من ناحية تقديم أرقى وأفخم أصناف الطعام، ومن أرقى البوفيات والمطاعم والفنادق الشهيرة.

حيث قام البعض من أصحاب «السوشيال ميديا» بعمل المسابقات بين مجموعة من الأصدقاء، وأصحاب الدواوين، وتقديم جوائز قيمة لصاحب المركز الأول، وقام المشاركون بتقديم أفضل ما لديهم سواء كان من منازلهم، أو من المطاعم الشهيرة لكسب رضا اللجنة، لتحقيق المركز الأول، وعرض هذه الغبقات في السنابات لبعض المشاهير لرؤيتها عند متابعتهم، لمشاهدة أكبر عدد ممكن، والتعليق على النعم والخيرات، البعض يمدح والبعض ينتقد، والبعض يذم والعياذ بالله.

وهذا الأمر لا يجوز، ونهى عنه ديننا الإسلامي، فلا يجوز انتقاد نعم الله سبحانه، ولا يجوز التعليق على خيرات رب العالمين، «هذا جيد وهذا لباس وهذا ممتاز»، والسخرية والتفاخر بأنواع وأصناف الطعام، ولا يجوز العرض بهذه الطريقة، ويجب مراعاة إخواننا الفقراء والمساكين، الذين يصعب عليهم تناول طبق ووصف واحد من هذه الأطباق الفاخرة، ويجب التفكير بأن هناك إخواناً لنا بأشد الحاجة لأمن هذه البوفيات المكلفة.

ولو كان هناك إدراك وعقلانية لصرفت هذه المبالغ الهائلة لمستحقها، من إخواننا الذين يفتقرون القليل من الطعام، لإطعام أبنائهم وأسرمهم الذين يعلم الله بحالهم.

يقال قديماً إذا أرتب أن تدعو على أحد والعياذ بالله فادع عليه «بالفسقة» وبمعنى التظاهر والاسراف والتبذير والتعالي بالنعم والخيرات، وعرضها بصورة غير طبيعية، وما نراه الآن من هؤلاء المشاهير، الذين لا يراعون شيئاً سوى شهرتهم بأي صورة من الصور، والبعض الآخر ينظر ويفكر بالمستقبل، لعل وعسى أن هذه الغبقات توصله ككتاب مثلاً، وكسب علاقات مع الآخرين لنية الترشح في المجلس المقبل.

ولاشك أن البعض ما عرفه المجتمع إلا من هذه البوفيات ووصل غايته، ولكن كان قديماً، وكانت الناس على نيتهم، ولكن الآن أصبحت العملية مكشوفة وواضحة، لأن التجارب القديمة للممثلين أصبحت مكشوفة، وأصبحت لعبة قديمة.

فانصع كل من يتبع هذه الطريقة، وهذا الأسلوب، بالتفكير بشيء آخر يفيد المجتمع، وعرض فكره ومبادئه، وطرح برنامجه الفكري على الآخرين، بدل الغبقات التي تذهب إلى الحاويات، لأنه بالنهاية الناس والحمد لله بخير وغنى والحمد لله.

ثقافات

عبدالعزيم التميمي



بوشاكر خايب وبين؟

في رمضان المبارك تحلو السمرة ويشناق القلب للمؤانسة والتواصل، فقد لا تقوت ليلة من ليالي رمضان هذا العام لا تزور فيه واحدة أو اثنتين من دواوين ربنا الأولين وقد يفوت الإنسان ويلتبس عليه الأمر فينسى هذا دون تقصير في حقه أو تقليل من قدره، فالجميع عندي أخوة اعزاء مقامهم عندي عال غال لا يقاس بعدد الزيارات أو وقتها، فالعشرة لا تهون إلا على قليل الأصل ومن لا يعرف قيمة الرجاء، ومن هؤلاء الأخوة الأعزاء الصديق فقد فريح المهوس وديوانه العامر في الجهراء شارع عبدالله بن جدهان وما أجده عنده من انس وفرحة قلب وعودة إلى أيام الصبي والذكريات الجميلة من طلعة ربيعية للبر أو إلى جال وسواحل كاظمة وقضاء أسعد الأوقات بين مزاح مرح لا مثيل له وكما نحن نفتقد تلك الأيام لأسباب عديدة كثيرة منها المد العمراني وإغلاق الطرق بعد ما يزيد على الخمسين عاماً، كما أن للسنة والعمر احكام جديد ألا نستهيئ بها مع مراعاة لساعات أخذ الأدوية وعلاجات السكر والضغط

والقلب الذي يشده الحنين لكل ما هو يطرب ويسعد من تلك الأغاني الجميلة التي لا تداع هذه الأيام وتجذب الناس تتهافت على الفن الرخيص والغناء المبتذل الذي يغث ولا يطرب، أتذكر منها على سبيل المثال أغنية شعبية لفنان عراقي مخوم اسمه أحمد النجفي الملقب «بابو شاكر»، حيث له أغنية عراقية ريفية يقول في مقدمتها:

خايب وبين بية تريد

يا معيشيني بالونا

وأبو شاكر من المطربين الفاشلين الذين لم تتح له فرصة الظهور والشهرة إلا بالغناء الريفي وحوله من القيان الفاتنات الناعسات وهز الأرداف والأكتاف واللعب بقامتتهن وشعورهن غير هذا فالفنان أبو شاكر لا يسمعه احد ممن يعرفون أصول الفن والغناء ويستوهمهم الطرب، أرجو ممن بيده مقاليد الأمر أن يحاول على ما منح من قوة ونفوذ أن يحاول منع بو شاكر هذا من الظهور، فهو علامة غير حضارية في الوسط الغنائي.

حسبة مغلوبة

عليه البصيري

a.h.albossiri@gmail.com
Twitter: @alialbossiri1



القرء ونحن والحرب ... من سينتصر؟

أرى أن حكومتنا تقف موقف المتفرج الذي لا يعلم كيف يواجه الخطر ولا يتخذ له أي تدبير وتنتظر إلى ما دون أرجلها في الشأن المحلي الذي ينتلط عليه بين فترة وأخرى القرء تارة من قصة ابتدعها هو ومن معه وسأنده ليغرف من خزينة البلاد ما غرفه وطار به فصم فاهه مدة، واليوم عاد ليلعب نفس اللعبة مستغلاً الأوضاع الإقليمية ليعود وبقصة جديدة، إلا أنها هذه المرة مع وجود خيارة في ... أفضل أن يبحث القارئ عن الخبر؟؟ إذا الأمر اليوم يجب علينا أن نضع سيادتنا أمام نصب أعيننا، وما يجري من تهديدات دولية ليست بالهينة تجري أحداثها على مسرح الشرق الأوسط السياسي والعمل على طمأنة الشعب بشكل حقيقي وجدي دون استخدام الشعارات والكلام المنمق الذي لم يعد يجدي فائنا على شفا حرب، صدق من صدق وأستخف من استخف بالقراءات والمعطيات، فالسهم تريدت الذي قلت لكم عنه لم يتبق من كسرة إلا سهم واحد وهو ايران؟ ونحن إلى اليوم لم نضع خطة لمواجهة ما يجري وما سيكون، لو قدر الله واشتعلت حرب الخليج الثالثة، والتي ستكون نواة الحرب العالمية الشاملة وخلفنا ... قرد ينتلط لبتعاش على قصة الخيارة الجديدة التي وجدوها كما يدعي في جنة الخادمة المتوفاة والتي أثارها الصحافة في بلاده دون احترام لسيادة دولة الكويت وما يقدم من عون ومساعدات له، أجاد المتصيدين منهم استخدام البروجندا لإثارة شعبيهم ضدنا وجعل مقرتنا الطلوب تدر في أفواههم ما يطيب لهم من نعم يرحم منها المواطن البسيط ويحق لنا أن نسال وزارة الخارجية التي تدير شؤون بلدنا خارجياً هذا السؤال: ماذا فعلتم تجاه من يبتز الكويت دولياً بين فينة وأخرى؟ هل أوجدتم له حلاً لكي يخرس بعد أن تلقوه حجراً لا يفتح فاهه بعدها؟ أظنكم فاعلون والأسباب واضحة لي لا لغيري، فالأمر سبق وأن حذرتم منه ولكنكم قوم لا تحفلون.

رأي آخر

عبدالعزيم خريم

@AKhuraibet
akhuraibet@hotmail.com
khuraibet.blogspot.com



«التربية» تقيم أداء

الموظفين مرتين

صدر قرار من ديوان الخدمة المدنية قطاع رقابة شؤون الموظفين في نهاية العام الدراسي وتزامناً مع اقتراب عطلة وإجازة الهيئتين الإدارية والفنية بوزارة التربية تحت موضوع طلب نماذج تقييم أداء جميع الموظفين مرفقا بكشوف الحضور والانصراف حيث القرار يشير إلى تطبيق للقواعد والأسس التي حددها قرار مجلس الخدمة المدنية رقم «15» لسنة 2017 المعدل للقرار رقم «36» لسنة 2006 بشأن قواعد وأسس وإجراءات ومواعيد تقييم أداء الموظفين والتظلم منه أسوة ببقية الموظفين والجهات الحكومية، وإضافة في ختام القرار برجاء التزويد بنماذج تقييم أداء الموظفين العاملين مرفقا بكشوف الحضور والانصراف لدى المناطق التعليمية والمدارس وذلك عن الفترة من 2018/1/1 وحتى 2018/12/31 راجين سرعة الرد!!

مثل هذا القرار الذي وصل مؤخرًا لابد من وقفة لأحد من وزارة التربية كي يوضح لديوان الخدمة المدنية طبيعة سير العمل بوزارة التربية في مراحل التعليم كافة والمعاهد الدينية وإيصال رسالة مفادها أن العمل بوزارة التربية وفق عام وفترات دراسية ويحسب التقييم جراً ذلك، وليس عاماً ميلادياً كاملاً، فالفترة الدراسية الأولى تبدأ في شهر سبتمبر ونهاية بالفترة الدراسية الرابعة والتي تكون على شهر يونيو من العام التالي وليس بنفس العام الميلادي الأمر الذي ينبغي توضيحه وإعادة النظر فيه!

والتساؤلات كثيرة عند تطبيق مثل هذا القرار الذي لم يعرف عنه أحد من قيادات ولا مسؤولي التربية إلا مؤخرًا حيث إن البيانات المطلوبة من العام الماضي وتاريخ 2018/1/1 تم تقييم الموظف عليها، وصرفت ميزانية الرواتب وكذلك الأعمال الممتازة؛ فكيف تطلب هذه السنة نماذج أداء الموظفين لنفس التقييم؟ وكيف سيكون الموضوع عند احصاء المدارس المفتوحة حديثاً هذا العام وحصر الموظفين والعاملين لعام قات؟

وكيف سيتم حساب الحضور والانصراف للعام الماضي في حال انتقال أو تقاعد الإدارة المدرسية بالكامل؟

وكيف على الإدارة الجديدة تحديد وتحمل مسؤولية الحضور والانصراف لعام انقضى بسجلاته وتقييمه؟

ما ينبغي الوصول إليه من نتائج هو التمهّل والانتظار لتطبيق مثل هذا القرار من العام الجديد لسنة 2019 م وليس العام الماضي..!

على ان يستكمل العام المقبل وفق هذه الرؤية والقرار المفاجئ بصفة الاستعجال تزامناً مع قرار البصمة والذي على ضوءه يتم ابلاغ العاملين بالعلم والتوقيع على هذا القرار والعمل عليه في بقية القطاعات والإدارات، فالقرارات المفاجئة يصعب استيفؤها وتنفيذها بهذه الصورة، ويبقى السؤال: كيف يجيز ديوان الخدمة المدنية الحق بالنصرف مباشرة في إخطار جهة حكومية بضرورة ارفاق كشوف الحضور والانصراف في عام ميلادي وتطبيق مثل هذا النموذج لتقييم الأداء دون علم ودراية الموظف المعني بالجهة المختصة في وزارة التربية؟

نقطة ضوء

مشرف عقاب

mishrefeqab@yahoo.com



الضريبة والتركيبة السكانية

عندنا خلل كبير في التركيبة السكانية فعدد المواطنين مليون ونصف المليون، لكن الوافدين ثلاثة ملايين ونصف المليون، ويجب أن يتمتعوا بجميع الخدمات التنموية أسوة بالمواطنين، لكن ما زالت الخدمات التنموية على حالها. السؤال المهم كيف ستكون حاسبة الضريبة مع النقص الحاصل بالخدمات التنموية، وهل الضريبة ستكون على المواطنين والوافدين، وإن كانت هناك نية كيف تحسب؟. بين فترة وأخرى يخرج تصريح عن الضريبة، منذ سنوات طويلة والحكومات المتعاقبة تتحدث عن الضريبة وتطبيقها ويجب أن يساهم المواطن فيها لكن في المقابل ما زالت الخدمات التنموية للمواطن مكاتب راوح، الحكومات المتعاقبة تتحدث عن الضريبة وأنه يجب تطبيقها لتنمية مصادر الدخل، ويثار جدل حكومي ونيابي كبير، أغلب دول العالم التي تطبق الضريبة تكون جميع الخدمات التنموية متوفرة وميسرة لجميع دافعي الضريبة، وتكون هناك خطة تنموية واضحة المعالم وتحسين الخدمات للمواطنين وتكون جميع معاملات المواطن سهلة وبالبريد، وليس بمراجعة الوزارات وكتابيك والدور والمستندة العقيمة، إن دافع الضريبة بالدول الديمقراطية يكون رقيقاً على أداء الحكومة ومصروفاتها، فقبل تطبيق الضريبة يجب وقف الهدر الحكومي وتحقيق المشاريع التنموية ووقف بند المكافآت والصرف الهول، فالضريبة مبلغ مالي تقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات، تختلف منه على البنية التحتية وعلى القطاعات المختلفة من التعليم والصحة وجميع الأعمال الخدمية، وجميع دول العالم تطبق الضريبة مثل أميركا وأوروبا ولكن جميع خدمات المواطن ومعاملته تتم عن طريق الكمبيوتر، ناهيك

وجهة نظر

حامد السيف

www.wijhatnathar.com



لعبة الكراسي في الكويت

هناك ثلاثة لاعبين في السياسة الكويتية كل يلعب لمصلحه في حال فوزه مع الحكومة في لعبة الكراسي، فهؤلاء هم التجمع التجاري والتجمعات السياسية الدينية، والتجمعات القبلية.

فهذه التجمعات الثلاثة كل ينتظر دوره في الفوز بالكرسي الحكومي حتى تفتح له أبواب الجنة ويحقق مصالح التجمع ويبنى أسساً لها للمستقبل من دون الالتفات إلى مصالح البلد العليا والمهمة في خلق التنمية الحقيقية والدولة القانونية المستدامة لمصلحة جميع المواطنين بدون تفرقة.

فالكويت منذ زمن وهي تعيش في لعبة الكراسي والكل من هذه الأطراف الثلاثة ينتظر دوره ليبدأ لعبته في تحقيق مصالح جماعته.

والحكومة يبداونها اللاعب الرئيسي في تنظيم هذه اللعبة ومدمجة بها ما وضع البلد في نورات احتلال الكرسي لهذه الأطراف، فمرة يعاقب فريق ومرة يفوز فريق آخر وهكذا وذلك حتى ضاعت التنمية وتولتت الخدمات وكثر الفساد وصار البلد في مؤخرة المؤشرات العالمية والإقليمية والخليجية من جميع النواحي مع وجود كل الإمكانيات والمادية والبشرية لتكون عكس ذلك، فماذا نحن فاعلون؟ ومتى توقف الحكومة هذه اللعبة؟ ومتى تلتفت الحكومة إلى ان هناك أكرية صامتة تنتظر تحقيق مطالبها المشروعة وأن اللاعبين الثلاثة لا يمثلون الشعب الكويتي بأكمله ولا يتبينون قضايا الوطن المهمة

